# الحكم الراشد وتفعيل العدالة الاجتماعية في الوطن العربي

# Good governance and activation of social justice in the Arab world

الياسين بوجردة [1] *

[1] جامعة جيجل، (الجزائر)، bojyacine1234@yahoo.com

تاريخ الاستلام:02./05../ 2021 تاريخ القبول:2021/05/27 تاريخ النشر:2021/07/15

**الملخص:**

لقد أسال موضوع الحكم الراشد والعدالة الاجتماعية الكثير من الحبر في أوساط الهيئات العلمية حيث انعقد لأجله الكثير من الملتقيات والمجالس العلمية والندوات الفكرية في محاولة لفهم الدور الحيوي الذي يلعبه ترشيد وعقلنه الحكم في تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة مع التغيرات العالمية التي شملت جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما أثر بدوره على واقع الشعوب العربية. وفي حقيقة الأمر يعد هذا الموضوع ذو أهمية خاصة بعد انتفاضات شعوب بعض الدول العربية احتجاجا على السياسات الاقتصادية والاجتماعية وغياب المشاركة السياسية في اتخاذ القرار، كنتيجة حتمية لغياب التنمية والعدالة الاجتماعية.

على هذا الأساس جاءت هذه الورقة البحثية الموسومة بالحكم الراشد وتفعيل العدالة الاجتماعية في الوطن العربي بغرض تسليط الضوء على موضوع العدالة الاجتماعية في الوطن العربي خاصة مع الوضعية المتردية لأنظمة الحكم التي تستدعي التفكير العميق في وضع إصلاحات جذرية بغية دعم التنمية وتحقيق مبدأ العدالة في التوزيع.

من هذا المنطلق كله يحاول هذا المقال إبراز دور الحكم الراشد في تفعيل العدالة الاجتماعية ودعمها.

**الكلمات المفتاحية:** الحكم الراشد. الشفافية. المساواة. العدل. العدالة الاجتماعية.

## Abstract:

A lot of ink was dripped to cover “the rational governance and social justice” topic by scientific commissions where several meetings, scientific councils and intellectual seminars were convened to understand the viral role played by the rationalization of governance to realize the social justice, especially with the global changes that are taken place in different fields; political, economic and social as well, which in turn effected the reality of the Arab people. In fact, this issue is considered as an important topic especially after the uprisings of some Arabs against their economic and social policies, as well as, the absence of the political participation in decision-making, as an inevitable result to the absence of development and social justice.

This article aims at shedding light on “the social justice in the Arab world” topic, particularly under the poor situation of government systems that needs a deep thing to set radical reforms.

From this point, this article tries to show the role of rational governance in activating and supporting social justice.

**Key words:**

Rational Governance - Transparency - Equality - Justice – Social justice.

* المؤلف المرسل.

**مقدمة:**

إن الشيء الملاحظ في عصرنا هذا هو أن الموارد المتاحة للمجتمع الإنساني صارت في تناقص وأكثر محدودية من أي وقت مضى وعلى النقيض من ذلك فالتحديات التي تواجه الدول والشعوب في تزايد مستمر ومعقد. من هذا المنطلق أدرك السياسيون والإقتصاديون في العالم الغربي خطورة الوضع حيث شرعوا في البحث عن الأساليب الناجعة في توافق وتساند تام قصد تحقيق الأهداف المشتركة في شفافية تامة، وهذا من أجل السير العادي للحكومات واستقرار الدول ضمن حدودها مع ضمان حد أدنى من المخاطرة السياسية والإستراتيجية اتجاه العالم الخارجي من واقع العولمة التي أفرزت الكثير من الآثار السلبية والإيجابية.

إن هذه الدول أعطت فلسفة الحكم الراشد نوعا من التجديد بإعطاء المجتمع المدني حركية جديدة في إطار الشفافية والمساءلة وعبر الجمعيات المدنية كإطار نوعي للأبعاد التربوية والتثقيفية والتوعوية، فالجمعية من هذا المنطلق هي التي تؤسس الإطار الحقيقي للمجتمع والرأي العام وبعث حركية مجتمعية. فالدولة في إطار فلسفة الحكم الراشد عبارة عن قطب حيوي ديناميكي تسعى إلى الإصغاء إلى انشغالات الرأي العام خدمة للديمقراطية وهذا عن طريق حرية التعبير والشفافية والتعددية السياسية ومؤسسة قضائية قوية عادلة. وعلى النقيض من ذلك فان بعض المجتمعات العربية بقيت وحدها تقاوم لدغات تردي أنظمة الحكم وفسادها وجعلته يتساءل عن مستقبل الأجيال القادمة تحت هذا الوضع المتردي. فسياسة الإقصاء والتهميش للمواطن العربي من المشاركة في السلطة والتعبير عن آرائه والاستخدام الأمثل لطاقاته في بناء وتطوير أمته انجر عنه هجرة رهيبة نحو العالم الغربي والتعبير بسلوكات عدوانية وعنيفة أحيانا عن آرائه تضر وتهدد السلم والأمن العربي.

لقد أضحت العدالة الاجتماعية اليوم من أهم القضايا التي تشغل بال الرأي العام العربي والمفكرين في مختلف المجالات خاصة في خضم الرؤية القاتمة لغد أفضل تحت وطأة التهميش والإقصاء والفساد الذي ينخر أنظمة الحكم العربية. ذلك أن غياب العدالة كفيل بتفاقم بالمشكلات السياسية والإقتصادية والاجتماعية الموجودة مما يوجب إدراك فعلي لحقيقة هذه المشكلة قبل فوات الأوان.

من هذا المنطلق كله ارتأيت تناول موضوع الحكم الراشد وتفعيل العدالة الاجتماعية في الوطن العربي قصد الوقوف على واقعه ومحاولة فهم العلاقة الوطيدة بين إرساء قواعد الحكم الراشد و ارساء العدالة الاجتماعية وسط عالم يتسم بتصاعد الاتجاهات وحركات راس المال الغربي والشركات المتعددة الجنسيات وشبكة الإعلام والمعلوماتية

## 1- مفهوم الحكم الراشد

إن محاولة ضبط تعريف جامع لمفهوم الحكم الراشد خلق تباين في وجهات النظر بالنسبة للدول نتيجة تباين مجالات استخدامه واختلاف المفهوم والمدلول للمصطلح بين الأكاديميين والمؤسسات والمنظمات الدولية، زيادة على تخوف بعض الدول من فرض قيم معينة تتنافى وخصوصياتها الثقافية والإيديولوجية، على هذا الأساس فمفهوم الحكم الراشد تم عرضه والتطرق إليه وفق عدة تعريفات تعكس جليا توجهات أصحابها وقصد ضبط وفهم هذا المفهوم سوف نورد أهم هذه التعاريف فيما يلي:

برز مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح "الحكومة" ثم كمصطلح قانوني سنة 1978 ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير (غالم جلطي، 2005، ص 7).

في حين عرفه شارل فيليب دفيد بأنه يشير إلى المؤسسات والعمليات التي يحدد من خلالها المجتمع ممارسة السلطة وآليات اتخاذ القرار من أجل حل المشاكل المشتركة فهو يستند عموما إلى الرسمية وغير الرسمية وكذلك القوانين والقواعد القانونية، المعايير والبادئ.

(charles pholoppe david, 2013, p 377)

وقد فرض هذا المصطلح لتحديد مجموعة من الشروط السياسية التي من خلالها وضعت في حيز التنفيذ والتطبيق المخططات التي تكتسب شرعية للعمل السياسي وفي نفس الوقت العلاقات مع الإدارة ومع القطب المسير وبقية المجتمع. ويقصد بالحاكمية أسلوب وطريقة الحكم والقيادة، تسير شؤون منظمة قد تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة، فالحاكمية إذن ترتكز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة والشفافية في القرار.

كما عرف François Xarier Merrien الحكم الراشد : بأنه يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال بحيث الأعوان من كل طبيعة كانت وكذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض وتجعل مواردها وبصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها تخلق تحالفا جديد للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات (يوسف أزروال، 2016، ص 49).

**من هذا المنطلق كله يمكننا تعريف الحكم الراشد بأنه:** مجموعة من القوانين والقواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساعدة المسيرين للالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم والحكم الراشد قائم على أساس دولة القانون والديمقراطية الحقة المشيدة على التعددية السياسية وحرية التعبير والرقابة الشعبية، فالحكم الراشد هو المرادف الحقيق للإصلاح العميق للدولة.

**2- أسس الحكم الراشد**

تختلف الأولويات والمعايير من معايير سياسية، اقتصادية واجتماعية وإدارية كما تختلف باختلاف الجهات ومصالحها (2005 www.UNDP.org)

وتعد الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر شمولا وتضمنت تسعة معايير هي:

**المشاركة:** وتعني حق المرأة والرجل بالتصويت وإبداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس التمثيلية المنتخبة ديمقراطيا بالبرامج والسياسات والقرارات، وتتطلب المشاركة توفر القوانين التي تتضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية الانتخاب والتعبير، والحريات العامة بالشكل الإجمالي ضمانا لمشاركة المواطنين الفعالة ولترسيخ الشرعية السياسية.

**حكم القانون:** ويعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبين الدولة والمواطنين من جهة أخرى كما انه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء، وتؤمن هذه القواعد الحقوقية العدالة والمساواة بين المواطنين وهذا يتطلب وضوح القوانين وانسجامها في التطبيق.

**الشفافية:** وتعني توفر المعلومات الدقيقة في وقتها وفسح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة مما يساعد في اتخاذ القرارات الصالحة في مجال السياسات العامة ويبرز أهمية المعلومات الإحصائية علن السياسة المالية والنقدية والاقتصادية بشكل عام وأهميتها في ترشد السياسات الاقتصادية وتعتبر الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة مثل البنوك المصدر الرئيسي لهذه المعلومات، حيث يجب أن تنشرها بعلانية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة ومن أجل التخفيف من الهدر ومحاصرة الفساد من جهة أخرى.

**حسن الاستجابة:** ويعني قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع وتلبية حاجياتهم دون استثناء.

**التوافق:** ويرمز إلى القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع وإن أمكن حول المصلحة العامة والسياسات العامة (حسن كريم2004، ص ص 37-38).

**المساواة:** وتهدف إلى إعطاء الحق لجميع الرجال والنساء في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي من أجل تحسن أوضاعهم.

**الفعالية:** وتهدف على توفر القدرة على تنفيذ مشاريع وفق نتائج تستجيب إلى احتياجات المواطنون وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية وراشدة للموارد.

**المحاسبة:** ضرورة وجود نظام متكامل من المحاسبة والمسائلة السياسية والإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة ولمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والقدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة وخصوصا تطبيق مبدأ فصل الخاص عن العام وحماية الصالح العام من التعسف واستغلال السياسيين.

**الرؤية الإستراتيجية:** وهي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية.

### 3- أطراف الحكم الراشد

إن الحكم غير الراشد أو السيئ هو الذي يفشل في الفصل الواضح والصريح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة وبين المال العام والخاص ويتجه نحو استخدام الموارد العامة لمصلحة خاصة، وعليه توجد ثلاث روافد للحكم الصالح (حسن كريم 2004، ص 64):

1- **الدولة والمؤسسات الرسمية:** يجب على الدولة أن توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة في القوانين التي تسمح بتشكيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وألا تقمع الأفراد بل يجب إعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها وإلى خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف. سواء كانت في المؤسسات الرسمية مثل المجلس النيابي أو المجلس الاقتصادي أو الاجتماعي أو في هيئات ولقاءات غير رسمية لكنها منظمة مثل لقاء الدوري مع هذه الهيئات والحوار معها حول السياسات العامة.

2- **المجتمع المدني:** إن حيوية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام وفي كل القيم المشاركة المدنية والتنمية التشاركية، وعلى الرغم الكثير من الشوائب التي قد تعترض هذا النمو مثل طغيان الروابط التقليدية العائلية في عمل كثير من هذه المؤسسات إلى أن الضعف الرئيسي يتمثل في تراجع الحركات النقابية والأحزاب السياسية لذلك يجب على هيئات المجتمع المدني أولا أن تغير من نظرتها التشكيكية

للعمل مع الأجهزة الرسمية من جهة والعمل مع السلطة المحلية من جهة أخرى وأن تعتمد أساليب إشراك المواطنين في العمل المشرك مع السلطة المحلية والأجهزة الرسمية لمؤسسات الدولة في إطار صنع السياسات العامة وفي إطار الإشراك والمراقبة والمشاركة في تنفيذ المشاريع وعليها كذلك أن تعتمد الشفافية في عملها ولاسيما على الصعيد المالي والإداري وأن تعتمد نظم المحاسبة والمساءلة الداخلية بما تتضمنه من انتخابات دورية وتداول سلطة وعدم استغلال النفوذ.

إن ضمان استمرار هذه المؤسسات وإنتاجيتها يكمن في القدرة على استمرار استقلاليتها وعلى تنوع مصادر تمويلها وعلى تطوير قدراتها وصولا إلى الاعتماد على الموارد الذاتية وبذلك تنتقل من مفهوم المنظمات الخيرية الرعائية إلى منظمات التنمية وتساهم في الحكم الصالح. (حسن كريم 2004، ص65)

3- **القطاع الخاص**: يستطيع القطاع الخاص أن يلعب دور كبير كشريك في الإدارة وهذا يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله فهو يستطيع أن يسهم مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطاته كما يستطيع توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في عمليات تنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي أو أجهزة الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني وكمثال على ذلك الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تأمين القروض للإسكان ولتأمين التدريب والتعليم والمنح التعليمية، كما أنه من الضروري أن يكون هناك إطار للتفاعل والحوار بين القطاع الخاص ومؤسسات الدولة فيما يخص التنمية ومن أجل نجاح السياسات العامة ويستطيع القطاع الخاص أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات وهذا لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية وتسهيل الحصول على المعلومات، وتبقى أخيرا العلاقة ضرورية ما بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحوث والتطوير والتدريب لربط مخرجات التعليم بالحياة الحقيقية لسوق العمل وتأمين الوظائف ومكافحة البطالة التي هي أحد مسببات الفقر. (غالم جلطي 2005، ص 22)

**4- أبعاد الحكم الراشد**

إن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الراشد تتضمن ثلاث أبعاد مترابطة وهي:

- البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.
- البعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها.
- البعد الاقتصادي الاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاليته عن الدولة من جهة وطبيعة السياسة العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة وعلاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة ثانية.

وتعتبر هذه الأبعاد الثلاثة أبعاد متكاملة غير قابلة للتجزئة حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما تأثر هذه الأبعاد وتترابط مع بعضها البعض في إنتاج الحكم الراشد فلا يمكن تصور إدارة عامة تعمل من دون استقلال الإدارة عن نفوذ السياسيين ولا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة، كما أن اهمال الدولة للمجتمع المدني وتغييبه ستؤدي إلى غياب مكون رئيسي في التأثير في السياسات العامة ومراقبة السلطة السياسية والإدارية ومحاسبتها ومن جهة ثانية لا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية (عبد الرزاق مقري 2004، ص09) فالخطاب

الصارم الذي يصدر عن الأنظمة العربية بضرورة السير نحو الإصلاح وإقامة الحكم الراشد لن يجدي نفعا ما لم تصاحبه خطوات عملية في بناء الديمقراطية الفعلية التي تؤدي إلى التداول على السلطة، وبغير هذا تبقى هذه الخطابات مجرد تعبير عن نوايا ربما تكون صادقة أو مجرد تصريحات تسويقية تجميلية اتجاه الأطراف الخارجية أو الداخلية الضاغطة، فالإنسان يحتاج بطبعه لنقيضه لكي يصلح، والحياة كلها لن تصلح إلا بسنة التدافع مصداقا لقوله تعالى " ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض " (القرآن الكريم سورة البقرة الآية 251).فالبعد السياسي هو البعد الأساسي في الروابط الثلاثة التي يذكرها تعريف منظمة برنامج الأمم المتحدة .

**5- واقع وخصوصية الحكم في الوطن العربي**

قبل تناول واقع وخصوصية الحكم في الوطن العربي يجب الإشارة إلى مضمون الحكم الراشد الذي يحاول الغرب تصديره للعالم الثالث عامة والوطن العربي خاصة وهذا حتى يحكم قبضته على ثروات الأمة العربية ويجعله قاعدة خلفية ومورد لا ينفذ لتموين وتطوير اقتصاده. حيث لا يخفى على أحد أن الوطن العربي " رغم تمثيله لحوالي 3.9 % من سكان العالم وامتلاكه53.8 % من احتياطات النفط العالمي وحوالي 13.8 من الغاز الطبيعي وطاقة شمسية بلا حدود فضلا عن الفوسفات والحديد وغير ذلك من الموارد الاقتصادية والمالية والبشرية (إبراهيم سعد الدين1982، ص 49)، ومناخ متنوع وأراضي خصبة من أجود الأراضي في العالم وطاقة شبانية هائلة ". لكن في المقابل يتسم الوطن العربي بضعف المنافسة السياسية وسيادة سياسة القمع وحكم الأنظمة الفاسدة الاستبدادية، حيث يجب التأكيد على خصوصية المنطقة العربية بالمقارنة مع بقية المناطق في العالم من جهة حيث أن إدارة الحكم في هذه المنطقة أضعف من كل مناطق العالم الأخرى وهذا ما أوضحه تقرير التنمية الإنسانية العربية وأبرزه في الخصائص التالية:

- سيادة نمط الريفية وشبه الريفية التي تعتمد على موارد تأتي من الخارج وهذا ما أدى إلى أن تكون الدولة معنية أساسا بالتوزيع وبإعادة التوزيع دون أن تكون مهتمة بالإنتاج من جهة وبتحصيل الضرائب من جهة أخرى كما هو الحال لدى العديد من الدول النفطية الغنية.

- سيادة نمط الدولة الأمنية التي تتبع سياسة الاحتواء القمعي وضبط حركة المجتمع المدني وتصادر استقلالية النقابات والأحزاب مع استمرار دور متناقض للسياسات الاحتواء الاجتماعي عبر دولة الرعاية والتدخل.

- ضعف بنية المؤسسات السياسة والإدارية وغياب نظم المحاسبة والمساءلة في نظم حكمها .

- غياب دولة المواطن ومفهوم المواطنة حيث أن طبيعة الدولة وشرعيتها لا تقومان على تعاقد بين الحكام والمحكومين، بل يتأسس على المواطنة والحقوق والواجبات وهذا ما يؤدي إلى غياب الحقوق الأساسية للمواطن وقيام الدولة على أسس العصبيات والتنظيمات القبلية والطائفية والجهوية والدينية وغيرها مما يسبب أزمة الشرعية لكثير من هذه الأنظمة ويحرم المواطنون من حقوقهم فتقدم الدولة الخدمات وكأنها هبات ممنوحة من الحاكم وليست حقوقا للمواطنين.

- النمو الكبير لأجهزة البيروقراطية والإدارة العامة وازدياد العجز في الميزانيات وارتفاع المديونية وانخفاض الإنتاجية حيث تستعمل الدولة كمكان لتقاسم وتوزيع الغنائم على حساب الاقتصاد الوطني ولقد اعتبر تقرير التنمية

الإنسانية العربية أن نقص الحرية السياسية مسؤول بشكل مباشر عن فشل بناء الدولة الحديثة وفشل التنمية الإنسانية في المنطقة العربية.

زيادة على كل ما سبق فإن واقع المجتمع في الوطن العربي يتصف بما يلي:

. غياب الوعي لدى الأفراد بسبب الجهل والأمية .

– ضعف المؤسسات والجمعيات الممثلة للمجتمع المدني وسيادة المصلحة الخاصة على حساب مصلحة المجتمع بفعل تبعيتها لأنظمة الحكم وغياب الوعي الاجتماعي وعدم انتخابها واختيارها بطريقة نزيهة وحرة.

– غياب آليات قوية ومنظمة وسليمة تتعامل مع الفساد مما زاد في المحافظة على هياكل الأنظمة القائمة والنظم المسيطرة الحاكمة هذا الغياب صار آلية ومظلة تحتمي بها الأنظمة.

**6– شروط ومتطلبات نجاح الحكم الراشد في الوطن العربي**

إمن شروط إرساء الحكم الراشد في الوطن العربي هو القضاء على الفساد الإداري والسياسي والاقتصادي وهذا لا يتأتى إلا من خلال ما يلي:

– الرجوع إلى السلم الاجتماعي والثقافي وتبعا لذلك السلم الاقتصادي لابد من تبني أسس الحكم الراشد في بعدها العالمي وتطعيمها بالأسس المحلية النابعة من أصالة وتقاليد المجتمع العربي. وهذا قصد إعطاء ديناميكية أكثر للإنسان العربي ليكون عنصر وقطب أساسيا في التنمية الاقتصادية.

– لا بد من إصلاحات سياسية شاملة والتركيز على التعددية الحزبية وحرية الرأي وهذا لا يتم إلا عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة يتمخض عنها أنظمة تستند إلى الشرعية والقبول الشعبي.

– ضرورة إقامة دولة القانون التي تخدم الشفافية والمسؤولية في مختلف مفاهيم الحياة العمومية مع تسيير فعال للموارد العمومية عن طريق التسيير بالمشاركة وفق نظام لا مركزي لاتخاذ القرارات ودوما في نطاق الشفافية بعيدا عن التسيير القائم على المصالح الشخصية وهذا لا يتأتى إلا بخلق وإقامة سلطة قضائية قوية مستقلة حرة لأنها الكفيلة بكبح والحد من التجاوزات ومحاربة الفساد.

– تنمية الموارد البشرية وتطوير مهاراتها لتكون أداة فعالة في مواجهة التحديات الاقتصادية والثقافية.

– إشاعة قيم التسامح والتضامن وحرية التعبير واحترام الآخرين وهذا عن طريق تعزيز قوي للقيم العربية الإسلامية الأصيلة وتحويلها لواقع معاش وليس التغني بها فقط واستغلالها في مأرب ومقاصد.

– التمكن والتمكين من الثروة المعلوماتية والإعلامية والتطور العلمي ووسائل الاتصال الحديثة .

– تشجيع وحماية الحرية الإعلامية وجعل وسائل الإعلام تغطي كل جوانب الحياة وهذا لجعل الميدان الإعلامي أكثر ديمقراطية.

**7مفهوم العدل**

**أ . مفهوم العدل لغويا: بحسب لسان العرب هو** ما قام في النفوس أَنه مُسْتقيم، وهو ضِدُّ الجَوْر...وفي أَسماء الله سبحانه: العَدْل، هو الذي لا يَمِيلُ به الهوى فيَجورَ في الحكم...والعَدْلُ الحُكْم بالحق...والعَدْلُ من الناس: المَرْضِيُّ قولُه وحُكْمُه. (مُحَمَّد بن مكرم وأبو الفضل ابن منظور، 1993، ص 430).

تجدر الإشارة أن مفهوم العدل لغويا من المفاهيم التي تحمل دلالات متعددة في اللغة العربية، فعلى العكس من لغات الحضارة الغربية التي تعرف المفهوم في لفظ العدالة فقط، فإن اللغة العربية تعرف المفهوم في مجموعة من المترادفات، فإلى جانب العدل والعدالة هناك الإنصاف والنصفة والقسط والقسطاس والوسط والقوام وهي مفاهيم تشير إلى معنى العدالة في دلالات متعددة، فالقسط هو العدل البين الظاهر، ومن سمي المكيال قسطا والميزان قسطا؛ لأنه يصور لك العدل في الوزن فتراه ظاهرا.

**ب . مفهوم العدل اصطلاحا:** يعرف ابن القيم الجوزية العدل بأنه ما يراه القلب بعد الفكر وتأمل وطلب لمعرفة وجه الصواب، وهنا يركز على باطن الإنسان الذي يبحث دائما عن الصواب ويجده في العدالة. (فتحي السيد عبدة، 2009، ص 47).

**8 . مفهوم العدالة الاجتماعية:**

هي نظام اقتصادي، يضبط النشاط الاقتصادي، على وجه يتيح لكل أفراد المجتمع فرص متكافئة لتوظيف إمكانياتهم ومقدراتهم، وعائد مكافئ لمجهوداتهم، طبقا لقواعد منظمه لعلاقات الناس قبل هذا النشاط. حيث يقول الفارابي (العدل أولاً يكون في قسمة الخيرات المشتركة التي لأهل المدينة على جميعهم... فأن لكل واحدٍ من أهل المدينة قسطاً من هذه الخيرات مساوياً لاستئهالهتحقيقا للمساواة. (أبو نصر الفارابي 1971، ص 154)

وفق التعريف السابق ذكره فان العدل الاجتماعي مرتبط بقيمه المساواة بين الناس في المجتمع دون إنكار تفاوت الناس في في الإمكانيات والمقدرات والمجهودات الذاتية.

وفي تعريف أخر للعدالة الاجتماعية هي: القوانين التي تهدف إلى منفعة الناس وخيرهم. (أحمد جمال ظاهر 1988، ص ص171-183)

ويعرفها ابراهيم العيساوي بأنها : تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الإجتماعي وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة والتي يتمتع فيها الجميع بالحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة والتي يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الإجتماعية والتي يتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكياتهم (ابراهيم العيساوي 2012 ص .ص 8.7)

إن العدالة الاجتماعية ليس لها مفهوما وحيد البعد، بل هي متعددة الأبعاد البحث عنها يستلزم مقاربة شمولية لحياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالعدالة الاجتماعية هي في حد ذاتها تنمية للاقتصاد، تشجيع الطاقات، إتاحة الفرص، خلق الإمكانيات، تأهيل القدرات البشرية، البحث عن السعادة، توسيع مجال الحريات العامة، وتثبيت للديمقراطية، وهي أيضا ليست برنامج أو سياسات أو شعارات بل هي إرادة وثقافة لا يمكن اختزالها في تدبير معين دون نظرة شمولية.

**9 . مؤشرات قياس العدالة الإجتماعية:**

تتلخص مؤشرات قياس العدالة الإجتماعية عامة في مايلي:

**أ . العدالة التوزيعية** ومن المؤشرات المستخدمة في قياسها مايلي:

. أسعار السلع الأساسية لما لها من تأثير على الفئات المحدودة الدخل ,

. تكلفة خدمات الطاقة المحلية حيث أن تكلفة الطاقة لها تأثير كبير على الفئات المحدودة الدخل

. تكاليف النقل

. أثار التوظيف في الدولة لما له من تأثير سلبي على فئات المجتمع والعدالة الإجتماعية .

. إعادة هيكلة سوق العمل حيث توجد نسبة كبيرة من الأيدي العاملة غير الماهرة وبالتالي ضرورة الإهتمام بالمهارات التي يحتاجها سوق العمل عن طريق ربط سوق العمل بالتعليم.( خالد عبد الوهاب 2016 ص 11)

**ب . الحصول على الخدمات بشكل عادل** ومن مؤشرات التي تعبر عن وصول الخدمة بشكل عادل مايلي:

. الصحة : إن توفير المؤسسات والخدمات الصحية أمام كل المواطنين بشكل جيد ومتساوي له تأثير ايجابي على الشعور بالعدالة الإجتماعية .

. وصول المعلومات للمستهلك : فتوفير المعلومات المناسبة وبالشكل الكافي للمواطن يمكنه من اتخاذ القرار المناسب للمستهلك .

. المواطنة : فرص وإمكانية المشاركة في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والمدنية للمجتمع مؤشر مفيد للإندماج الإجتماعي ويساهم في زيادة الإدراك والمسؤولية للمواطنين اتجاه القضايا البيئية والإجتماعية

. المساواة بين الجنسين وعدم التمييز والمعاملة العادلة: حيث أن المواطنون لهم نفس القدرة والفرصة العادلة في العبور إلى السلع الإجتماعية والإقتصادية.

**ج . العدالة البيئية وتمثل التفاوت والإختلافات الناتجة عن الآثار البيئية والفرص والتكاليف** ومن مؤشرات العدالة البيئية توزيع تكاليف السياسة المناخية وتوزيع الجودة البيئية والمسؤولية البيئية للشركات.

**د . العدالة بين الأجيال** ويمكن التعبير عنها بمجموعة من المؤشرات وهي : استدامة المالية العامة حيث أن سياسة الموازنة التوسعية لها تأثير على الأجيال الحالية وقد تؤثر سلبا على الأجيال المستقبلية لذلك وجب استخدام سياسات اقتصادية رشيدة كذلك يوجد مؤشر الدين البيئي بين الأجيال فالجيل الحالي له مسؤولية الحفاظ على البيئة وعدم استنزاف الموارد البيئية لأنها تمثل ديون بيئية تتحملها الأجيال المستقبلية.

**10 . المقاربات النظرية للعدالة الاجتماعية:**

**أ . المقاربة المنفعية (L'utilitarisme)**

من أشهر المدافعين عن هذه المقاربة جيريمي بنتهام Jeremy Bentham وجون ستيوارت ميل John Stuart Mill، تربط هذه المقاربة العدالة بالسعادة وهي تحاول من خلال صيغ رياضية أن ترفع من مستوى المنفعة، هذه الأخيرة التي بالنسبة لها ستقر العدالة وستجعلها أكثر نفاذ، وقد تتناولت هذه المقاربة المنفعة على أنها جماعية، حيث تتحدث عن سعادة المجتمع ولا تعير إعتبار للمنفعة الفردية. بصفة خاصة فإن الصيغة الرياضية التي تعتمدها عبارة عن مجموع وحاصل جماعي بهذه الطريقة وقد وجهت لهذه المقاربة عدة إنتقادات تعاتبها على إنكار الفرد داخل المجتمع وبأنها تمتع الأقلية المستفيدة من حرية قصوى. بينما غالبية الأفراد داخل المجتمعات لا تتمتع بحقوقها، وما دام أن هذه المقاربة تعتمد على الإحصائيات و الجمع فإن نتائجها لن تعبر عن

الواقع وعن السعادة بمفهومها المجتمعي والشمولي. كما أن هذه المقاربة تعتمد في تفسيرها للعدالة الاجتماعية على الاقتصاد معتبرة إياه الحل.

ب .**المقاربة الليبرالية الحديثة:**

تعتبر هذه المقاربة الحرية الفردية فوق كل اعتبار ومن أكبر المدافعين عن هذه النظرية فريدريك هايك Friedrich Hayek. تعتمد على السببية وتنتمي إلى النظرية الاقتصادية الحديثة التي تدعوا إلى انفتاح الأسواق والمبادرة الفردية ونهاية الدولة ومن أهم مبادئها احترام الملكية الخاصة، حرية الاستثمار، خفض الضرائب، التجارة الحرة، ورفض تدخل الدولة، إن مبادئ متطرفة إنها الليبرالية الجديدة التي تعتبر العدالة مرادفا للتنمية الاقتصادية وخلق الثروة، إنها مقاربة اقتصادية محضة، فالتنمية الاقتصادية بحسبها هي الأولى وإن كان ذلك على حساب الحريات وحقوق الأفراد.

ج . **المقاربة الشيوعية:**

ترتكز هذه المقاربة على مبدأ المساواة في تقسيم الثروة والعدالة حسبهاهي تقسيم متساوي للثروة، يجب أن يحصل الجميع على نفس القدر من الثروة، حيث أن للجميع نفس القدر والنصيب والناس يتمتعون بمساواة مطلقة. من أهم الانتقادات الموجهة لهذه المقاربة ما يلي: لا تحبذ الاختلاف وأنها تتعسف على الحريات الفردية وتبخس مفهوم العمل. لقد حاول البعض إرفاقها بالماركسية معتبرين أن كارل ماركس فسر الدولة على أنها احتكار من طرف البرجوازية وعليه فالحل هو ديكتاتورية البروليتارية وتحقيق المساواة المطلقة، بيد أنه اتهام خاطئ لان الماركسية ليست فلسفة فقط بل إنها علم واعتمدت على مفهوم العمل في تحليل التناقضات الاجتماعية وبالتالي فإن الماركسية أعطت الأولوية الاستحقاقية. لقد أسالت المقاربة الشيوعية الكثير من الحبر وكانت في حد ذاتها بداية لمقاربات أكثر إنسانية وأكثر عدل .

د . **مقاربة جون راولز John Rawls:**

لقد أحدث كتاب جون راولز نظرية العدالة الإجتماعية الصادر سنة 1971ثورة مفاهمية للعدالة الإجتماعية وأصبح كتاب نظرية في العدالة مرجعا للقياس وعلى أساسها ذاعت العبارة على فلايفة السياسة الأن العمل بالإنسجام مع نظرية راولز أو العمل لتفسير لم لا يتبعونها ( جون راولز 2011 ص.ص 92.93)

يرى جون راولز أن الناس لا يلدون سواسية، وهذا راجع لاختلاف الأجناس والديانات والأنساب والجغرافية واللون والموقع الاجتماعي وعلى هذا الأساس فإن الحظوظ غير متساويةبحكم الطبيعة. من هذا المنطلق يطرح تسؤاله حول الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق العدالة الاجتماعية،حيث سيدافع هذا المفكر على اللامساواة ليس بالمفهوم السائد بل بطريقة أخرى.و يقول في هذا الإطار بأن العدالة الاجتماعية لن تتحقق إلا بوجود لامساواة تخدم الضعفاء والفقراء، وعليه فإنه يطرح حل "قناع التجرد(le voile ignorance) " وهو يعني بذلك أنه من المفروض أن يتجرد كل فرد من المجتمع من موقعه وامتيازه الطبيعي لفائدة المصلحة العامة، من خلال ذلك يقترح ضرورة بلورة اتفاق أو ميثاق وطني يحدد المبادئ أو ما سماه بالحاجيات الأولية، هذه الأخيرة تتمثل في الحريات الأساسية؛ حق التعبير، حق التصويت، حق التجمع، حق الترشح، حق الإضراب...الخ. هذه

الحقوق بالنسبة له هي مرادف للحرية، التي يعتبرها مبدأ أولي وبالتالي يصنف في المرتبة الثانية مبدأ المساواة في الفرص وفي المركز الثالث تأتي المساواة في الدخل.

**هـ . مقاربة أمارتيا صن Amartya sen:**

يرى صن في كتابه فكرة العدالة الإجتماعية الصادر سنة 2009 بأن الطرح الصحيح للأسئلة يسمى باتخاد المسار النسبي بل المسار الفوقي (المطلق) كما يسمح بالتركيز على الواقع الفعلي لمجتمعات معينة بدل التركيز على المؤسسات والقواعد ويقصد سين بذلك ضرورة المقارنة بين البدائل المتاحة لتحقيق العدالة الإجتماعية وترتيبها وفقا لقيم وأولويات كل مجتمع كما يؤكد على الإنطلاق من واقع المجتمع بدل من الإنطلاق من بناء مؤسسات عادلة.( أمارتيا صن 2009 ص 99)

يرى أمارتيا أن مفهوم العدالة مؤسس على محاربة الفقر والفقر بالنسبة له هو تهميش المؤهلات والطاقات البشرية. بصيغة أخر الفقر هو مرادف لقمع الحريات،و يبين أمارتيا سين بأن للحرية وظيفتين، **أولا**: الحرية هي وسيلة لمحاربة الفقر والسعي نحو العدالة الاجتماعية. **وثانيا**: الحرية هي هدف سياسات محاربة الفقر والعدالة الاجتماعية بالنسبة له غاية ووسيلة في نفس الوقت وعن طريق الحرية سيتمكن الفرد من تأهيل طاقاته وسيتمكن من التمتع بالعيش الكريم، على هذا الأساس يصيغ ثلاث مبادئ في البحث عن العدالة الاجتماعية والتي هي: إقرار الحريات، ضمان الولوج لهذه الحريات، البحث المتواصل عن هذه الحريات.

**والمقاربة الإسلامية:**

ترتكز هذه المقاربة على أن العدل هو قاعدة من قواعد النظام العام الإسلامي (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) [النساء: 58]. (إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ) (النحل: 90 ).

حيث الفكر الاجتماعى الإسلامي العدل الاجتماعي غاية للنشاط الاقتصادي وذلك من خلال تقريره لشرطي العدل الاجتماعي وهما: تكافؤ الفرص وعدالة الأجور، حيث أشارت العديد من النصوص إلى الشرط الاول (تكافؤ الفرص)، ومنها النصوص التي تفيد أن على الدولة الإسلامية أن توفر العمل المناسب لكل فرد حسب مقدرته، مثل ما روى البخاري وغيرة بأن رجلا جاء إلى النبي (ﷺ) يطلب إليه أن يدبر حاله لأنه خال من الكسب، وأن الرسول دعا بقدوم وسواة بيده وجعل له يدا خشبية وضعها فيه ثم دفعه للرجل وكلفة بالعمل لكسب قوته في مكان اختاره له وأوجب الإمام الغزالي في الإحياء أخذا بهذا الحديث أن علي ولي الأمر أن يزود العامل بأنه العمل،

وقد أقرالفكر الاجتماعي الإسلامي قيمة المساواة ذات الصلة الوثيقة بالعدل الاجتماعي: قال ﴿أن أكرمكم عند الله اتقاكم﴾. "الناس سواسية كأسنان المشط " والمساواة في الإسلام تعني أن تحكم العلاقات بين الناس في المجتمع قواعد عامة مجدده سابقه علي نشأة تلك العلاقات ،هي الحدود التي وضعها مالك المال تعالي لتنظيم انتفاع المستخلف فيه ( الجماعة)، علي الوجه الذي يحقق مصالحها ككل وليس مصلحه فرد أو فئة، دون إنكار ما يكون بين الناس من تفاوت في المواهب والمقدرات الذاتية: ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ ( الزخرف: 32).

### 11 . شروط قيام العدالة الاجتماعية في الوطن العربي

بحسب الباحثون الاجتماعيون ورجال الفكر والسياسة، فشروط قيام العدالة الاجتماعية في مجتمع ما تتحدد فيما يلي:

1 . **قيام حكومة عادلة:** حيث يتولى أمرها حاكم عادل تتوفر فيه شروط العدالة، من حيث الصفات والمؤهلات ومختار من قبل شعبه بكل شفافية وحرية، يساعده رجال مؤمنون صادقون في إيمانهم ووطنيتهم، وأكفاء مؤهلين في خدمة من يتولون أمر رعايتهم وحكمهم دون تفريق ولا تمييز بين فئة وأخرى إلا بالعمل الصالح والنافع للامة.

– **القضاء على عوامل الفقر:** وذلك بتوفير فرص العمل للمواطنين القادرين على العمل بإقامة المشاريع الانتاجية والعمرانية والثقافية، كالمصانع والمزارع، حسب الامكان، وتشجيع أصحاب رؤوس الاموال وحثهم على استخدام اموالهم المكنوزة والمجمدة، بإقامة هذه المشاريع وغيرها من المشاريع التي تحتاج اليها البلاد كأعمال التجارة والبناء والسياحة.....إلخ.)

– **ضمان حق الراحة للعاملين:** وذلك بتحديد ساعات العمل اليومي، وأيام العطل الاسبوعية والسنوية، لكي يتجنبوا عناء عملهم ويتمتعوا خلالها بالراحة مما ينعكس إجابا على عملهم وحياتهم الشخصية والأسرية.

– **نشر العلم والقضاء على الامية:** فالدولة العادلة عليها أن تقضي على الأمية، وتهيئ وسائل التعلم والتعليم في المراحل كافة، لتعليم ابناء الشعب وتثقيفهم وتنوير عقولهم، وتهيئة الفرص الضرورية لهم في ذلك، ويجب مراعاة أحوال وظروف الناس المادية في عملية التعليم خاصة الفئات المحرومة من الدخل أوالتي دخلها لا يسمح لها بمزاولة التعليم.

– **ضمان التغطية الصحية العام للمواطنين** وذلك بتوفير المؤسسات الصحية والوسائل العلاجية لمختلف الامراض، لأن العقول السليمة في الاجسام السليمة،.

– **ضمان حق التقاعد المناسب للعاملين** سواء في المؤسسات العامة أوالخاصة.

– **توفر الحريات الفكرية العامة في البلاد:** سواء حرية الرأي والقول أوحرية المعتقد.

### 12 . دور الحكم الراشد في تفعيل العدالة الاجتماعية في الوطن العربي

إن إرساء قواعد الحكم الراشد في الوطن العربي عن طريق إشراك الشعب في العملية السياسية والتخطيط الاقتصادي وإعداد وصياغة السياسات الاجتماعية خاصة مع توفر جهاز عدالة وقضاء قوي مستقل تماما عن سلطة الدولة من شأنه أن يدفع بعجلة العدالة الاجتماعية إلى الأمام الأمر الذي ينعكس إيجابا على حياة المجتمعات العربية . لهذا كله يجب على الدول العربية ما يلي:

– تبنى مشروعات وطنية ودعم وخلق قطاع عام قوى قادر يقود التقدم في جميع المجالات من خلال امتصاص الفئات البطالة وتوفير الإنتاج وتحقيق الإكتفاء الذاتي والتصدير.

– مشاركة ودعم القطاع الخاص في التنمية في إطار حطة متكاملة شاملة.

– ضرورة أن يصبح العمل أساساً للقيمة الاجتماعية للفرد وأن يصبح المصدر الأساسي للدخل وبذلك تتحدد مكانة الفرد الاجتماعية بل بناء على دورة في المجتمع.

– إقرار مبدأ تكافؤ الفرص وخاصة في نطاق الخدمات الأساسية اللازمة لحياة الإنسان وتنمية قدراته مثل حق كل فرد في التعليم فالعلم هو السلاح الحقيقي للإرادة الثورية وأيضاً حقه في الرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية والعمل.

– جعل قضية محو الأمية ضمن الاستراتيجية العليا للدولة فالحديث عن النهضة والتطور لا معنى له في ظل وجود قيود الجهل الأمية.

– الاعتراف بحق العمال في إنشاء النقابات العمالية التي تمثلهم وتدافع عن حقوقهم ومصالحهم بما في ذلك حق العامل في الإضراب.

– إعادة هيكلة نظم التعليم والتدريب والصحة والإسكان لتفعيل وتعظيم قدرتها على خدمة مصالح ومستقبل أفراد الشعب .

– اتخاذ الإجراءات الصارمة لحماية موارد الدولة عبر إلغاء الاتفاقيات غير قانونية التي تضر بمصالح الأفراد والدولة على السواء.

– احترام قيم النقد والرأي والرأي الأخر مما يساهم في دعم الحريات العامة والعدل.

في الأخير تجدر الإشارة بأن الدراسة المعمقة في تاريخ الخلفاء والعلماء المسلمين من خلال التمعن والتأمل في إسهاماتهم العلمية يبين لنا بشكل جليا الدور الفعال الذي لعبه الحكم الراشد في تحقيق وتفعيل العدالة الإجتماعية حيث تعد هذه المرحلة مرجعا أساسيا وعالميا للحكم الصالح ولتأسيس نظرية سياسية اجتماعية متكاملة في الحكم الراشد ويكفي الإشارة هنا إلى مقدمة ابن خلدون وأبو إسحاق إبراهيم الشاطئ صاحب الموافقات ونظرية المقاصد ومن أبرز الأقطاب في هذا الفن أبو الحسن علي بن مُحَمَّد الماوردي صاحب الإحكام السلطانية وغير هؤلاء كثيرون كأبي حامد الغزالي وأستاذه الجويني وابن تمية وابن القيم ومن نقل عن تجارب الأمم الأخرى في مسالة الحكم الصالح.

من هذا المنطلق نوصي بضرورة صقل وارساء الحكم الراشد في الوطن العربي بالإسلام ومراعاة الخصوصية الإسلامية والثقافة العربية الأصيلة أثناء إرساء قواعد هذا الحكم الراشد حتى تسود وتعم العدالة الاجتماعية الحقة في أرجاءه لأن القرآن الكريم منهاج حياة متكامل وشامل صالح لكل مكان وزمان.

**الخاتمة:**

إن المتأمل في واقع الوطن العربي يشعر بقلق عميق إزاء الأوضاع التي يمر بها مجتمعنا العربي خاصة مع اتساع نطاق الخلافات العربية الداخلية والخارجية, مع ذلك فإننا بدأنا بالفعل ندرك خطورة التردي السياسي ,الإقتصادي ,الإجتماعي وتعقد المشكلات الإجتماعية هذا الأمر الذي لم نعره الاهتمام الكافي في السابق مما جعل بعض بدأ الرابضون معنا في قاع السلم يتجاوزوننا حيث عرفت بعض دول العالم الثالث بروز ديمقراطيات فتية وبدايات لإرساء الحكم الراشد مما جعلها تحقق طفرة اقتصادية مميزة .لقد أضحى من الواجب واللازم الإشارة بأنه حان الوقت لتشخيص وحل مشاكلنا واستغلال إمكانياتنا وقدراتنا بطريقة عقلانية ورشيدة لدخول عالم التنمية الشاملة وبلوغ الرقي والتطور الاقتصادي. وعليه لابد من الإستفادة من مبادئ الحكم الراشد لحل مشاكل المجتمع العربي ومشكلة التنمية كما لا ينبغي للدول العربية القبول بالنماذج المفخخة المفروضة من

الأطراف الغربية أو التي لا تعرف الواقع العربي وإنما العودة السريعة لجذور وأسس وقيم الأمة العربية الإسلامية الأصيلة عبر التاريخ فأسس الدولة الجزائرية مثلا: عند الأمير عبد القادر وابن باديس في استقراء الفعل والتصور لبناء الدولة أثبت جدارة تفوقهما في تقديم مقاربة حول الحكم الراشد كفيلة بخلق مجتمع دولي تسوده الحرية الحقيقية والشفافية وارساء الديمقراطية الحقيقية القائمة على العدالة الاجتماعية وبالتالي تحقيق الرقي والتنمية الشاملة.

**قائمة المراجع:**


1. إبراهيم العيساوي, الأفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي , المعهد العربي للتخطيط الأردن 2012
2. إبراهيم سعد الدين، صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1982.
3. أبو نصر الفارابي، فوزي متري نجار، بيروت، دار المشرق، 1971.
4. أحمد جمال ظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية. عمّان: دار مكتبة الكندي للنشر، 1988.
5. أمارتيا صن ,فكرة العدالة ترجمة مازن الجندلي, الدار العربية للعلوم ناشرون , بيروت, 2009.
6. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2005 www.UNDP.org.
7. جون راولز , نظرية في العدالة ,ترجمة ليلى طويل, الهيئة العامة السورية للكتاب دمشق ,2011
8. حسن كريم، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، المستقبل العربي، لمجلد 27 العدد 309 نوفمبر2004.
9. خالد عبد الوهاب الوهاب البنداري الباجوري ,العدالة الإجتماعية والتنمية في ظل الثورات المصرية منشورات كلية الإدارة والإقتصاد , جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ص 2016
10. عبد الرزاق مقري، الحكم الراشد وآليات مكافحة الفساد، البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية العدد 10، 2004.
11. غالم جلطي والأخضر أبو علاء عزي، قياس الدولة من خلال الحكم الراشد، مداخلة في الملتقى الوطني حول التنمية المحلية والحكم الراشد، 26-27أفريل 2005، جامعة معسكر، من تنظيم مخبر تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية، المجلة الإلكترونية الجندول www.uluminsania.nat/B15HTM
12. فتحي السيد عبدة أبو سيد أحمد، الإسلام والعدالة الاجتماعية – رؤية اجتماعية في الأحكام الشرعية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
13. القرأن الكريم , سورة الزخرف الأية 32 .
14. القرأن الكريم ,سورة النحل الأية 90.
15. القرأن الكريم ,سورة النساء الأية 58.
16. القرآن الكريم سورة البقرة الآية 251.
17. مُحَمَّد بن مكرم بن علي وأبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1993، م 11.
18. يوسف أزروال، الحكم الراشد في الجزائر- الأسس النظرية وأدوات التجسيد، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016.
19. Charles Philippe David, la guerre et la paix, approches et enjeux de la sécurité et de la stratégie, presse de science politique, paris, 2013.